

قبلها لانها ان حضرت بها جازت من غير كراهة لانها اذيت كما وجبت اذ الوجوب بالمحذور
وهو افضل والثاني يكره لقوله عليه السلام ثلث لا يؤخرن وذكرتها الجناة العصور
لانها اذاها كما وجبت لان سب الوجوب آخر الوقت ان لم يؤخر قبله والا لجزء المنفل بالاداء
فاذا اذاها كما وجبت لا يكره فعلها فيه انما يكره تأخيرها اليه وهذا كالفناء لا يكره فعله
بعد ما خرج الوقت وانما يخرج قنوتية وكره النفل اذ خرج الامام خطبة الجمعة ذكر في
الخلاصة اذا صدق الامام المنبر ولم يشرع في الخطبة او فرغ من الخطبة قال ابو حنيفة
يكره الكلام في هذين الوقتين ايضا وعدها بالاس به واجعل عليان صلوة النفل
تكره في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين علي هذا وبهذا يتبين انه اصاب في ترك قول
صاحب الهداية الجان يفرغ وبعد الصبح الا سنة وبعد اداء العصر حتى تغيرها لم يقل
الهادي المغرب مكان صلاة الغدايت وصلوة الجناة وسجدة الثلاث في هذين
اي بعد الصبح وبعد اداء العصر لانه ان ما وجب كالملا لا يؤدى ناقصا فالقاضي ان
يجوز قضاء الغدايت بعد صلوة العصر قبل التفتت ولا يجمع رمضان في وقت بل يجمع
خلافا للشافعي فانه يجزى الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد
المطر والسفر ومن صار اهلا لم يقبل من طهرت لعدم اختصاص الحكم بها فانه كذلك
اذا بلغ الصبح واسلمها واذا وافق المخرج في وقت عصر وعشاء صلاها فقط
خلافا للشافعي لان يقول ان وقت الظهر والعصر وقت واحد وكذا وقت المغرب
والعشاء والاكفي عنده وجه الحديث في احد الوقتين من الظهر والعصر وكذا من
المغرب والعشاء في حق صاحبه لعذر بل لا يقول ان وقت العصر وقت للظهر
وقت العشاء وقت للمغرب في حق من صار اهلا للصلوة ومن هو اهله في حق
وقد تيمنه خلافا لغيره في العكس خلافا للشافعي لم يقل لان حاضرت فيه لعدم
اختصاص الحكم بها فلا وجب له خصصا في مقابلة التعمير السابق ذكره في الفقاري
الظهورية والحاصل ان زوال المانع في آخر الوقت موجب ودخوله فيه مستقط
باب الاذان هذه سنة الغرابين اداء وقضاء فقل قبلها لا قبل وقتها وهذا

هذا هو الوقت
الذي يشرع فيه
الاذان في صلاة
الجمعة

الوقت

وهو قول الشافعي يجوز في النصف الاخير من الليل وانما لم يقل في وقتها لان اذان ما
يقضى بها لا يلزم ان يكون في وقتها فان قيل نعم فليصل اذا ذكرها فان ذكر وقتها في حق
الناس فلا يلزم ان التفتت مطلقا يكون في وقتها فيعاد اي يؤخذ من اجزى في وقتها
لما ذكر قبله ويؤخذ من حالها بالاقوات لينا لا الثواب الموعود لما اذا ان مستقبل القبلة
واصعاه في اذنيه يتوسل فيه اي يتمهل بتلاحن المراد به الطلوع والتميم وترجيح
المراد به ان يذكر النفا دتين مع خفض الصوت مرتين ثم يرفع الصوت بهما مرتين
وفيها خلافا للشافعي ويجزى وجهه في الجمع بين مئة ومئة ويستدبر في صومعة
ان لم يكن الاعلام مع الثبات في مكانه لكون الصلوة مستحبة ويقول بعد ذلك
التي الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله خلافا للشافعي فان الاقامة عن
قراوي الاقدمات الصلوة لكن يجزى فيها ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة
مرتين ولا يتكلم فيها الا لا يتكلم في اثناء الاذان ولا في اثناء الاقامة واستحسن
المنازلة في الشرب هو لا اعلام بعد الاعلام في الصلوة عليها ويجلس بينهما الا في المغرب
وقال لا يجلس في المغرب ايضا جلسة خفيفة ويؤخذ من الثابتة ويقيم وعند تعددها
يا في بعضها لعل منها وبها غير الاواني فان لها يا في بعضها وكره اقامة الحديث الا اذا
ولا يعادوا وكره اذان الجب واقامته ولا تعادى بل هو الا ان تكرار الاذان مفيد
لانه شروع في الجملة كما في الجمعة دون الاقامة وان لم يعد اجزاه الا اذان للصلوة
ذكره في التبيين كاذان المرأة والجنين والسكران وصح لا يعقل فان اذان هؤلاء
الجنه يعاد ذكره في الخلاصة ويا في بعضها المساق والمصلي في المسجد جماعة انما قال
جماعة لان المصلي في المسجد منفردا حكمه حكم المصلي في بيته في مصر في عدم كراهية
تركها معا اذ بيته في مصر انما قال في مصولان في القرية قد لا يكون مسجد بالمعنى
في بيته فيها حكمه حكم المساق واما اذا كان فيها مسجد فحكمه حكم من في المصر وكذا
تركها للملاولين اي كره تركها مع المساق والمصلي في المسجد جماعة وانما قال
تركها لانها يجزى ترك الاذان والاكفاء بالاقامة للمساق بخلاف المصلي في المسجد

195

Copy Right Reserved by King Fahd University

وهو